

سياسة نابليون الثالث

شارل لويس نابليون بونابرت) بالفرنسية(Napoléon III : 20 إبريل 1808 م - 9 يناير 1873 م، كان رئيسا لفرنسا من 1848 م إلى 1852 م ثم إمبراطورا لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852 م إلى 1870 م.

ولد نابليون في باريس، وهو ابن لويس بونابرت ملك هولندا وأخو نابليون الأول. حيث نفى قانون فرنسي صدر عام 1816 م أسرة بونابرت من فرنسا، وقضى لويس نابليون شبابه في إيطاليا وألمانيا وسويسرا، وأصبح ربّ أسرته عام 1832 م. ارتبط بمجموعات ثورية أمثال الكُربُوناري في إيطاليا. حاول الإطاحة بحكومة لويس فيليب الملكية عام 1836 م في ستراسبورج، وعاود محاولته في بولونيا عام 1840 م. سجن في حصن اسمه هام عقب المحاولة الفاشلة عام 1840 م. ولكنه هرب من سجنه إلى إنجلترا عام 1846 م، وخلال هذه السنين كتب كتاب الأفكار النابليونية (1839م)، جاعلاً من سيرة عمه الشهير مثلاً، كما كتب انقراض الفقر (1844م)، مقترحاً العمل على وضع حد للفقر والألم. وعندما أدت ثورة 1848م إلى ظهور الجمهورية الفرنسية الثانية، رجع لويس نابليون وتم انتخابه في المجلس. وبفضل شهرته انتخب رئيساً وفاز بخمسة ملايين ونصف المليون صوت من سبعة ملايين ونصف المليون مقترح. وأدى اليمين للجمهورية.

لكن التغيير الجذري في وضعية الجزائر حدث في عام (1848م)¹ حيث وقعت الثورة، وشارك المعمرون الفرنسيون فيها بوفد وطالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم (4) مقاعد في البرلمان الجديد، وبالفعل فقد تمكنوا من القيام بضغوط على

¹ - 1814-1830 (عودة الملكية restoration)؛ 1830-1848 (ملكية جويلية Monarchie de juillet)؛ 1848-1851 (الجمهورية الثانية)؛ 1852-1870 (الإمبراطورية الثانية)؛ 1870-1940 (الجمهورية الثالثة)؛ 1944-1958 (الجمهورية الرابعة)؛ 1959-الآن (الجمهورية الخامسة).

تميزت سياسة نابليون الثالث في الجزائر بالتقلبات وعدم الفهم من طرف العسكريين والمدنيين، وخلال فترة حكمه تم إصدار العديد من القوانين التي في ظاهرها تخدم الجزائريين لكن في باطنها تحمل مشاريع التفكيك والسيطرة، ومن بينها القرار المشيخي الصادر بتاريخ 22 أبريل 1863، ... كما نادى بفكرة المملكة العربية وحسب ما كان يهدف إليه جعل

الحكومة الجديدة وتعيين (4) نواب لكي يمثلوهم في البرلمان الفرنسي، وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ (4 نوفمبر 1848م) والذي نصت المادة (109) منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية.

وفي الحقيقة إن استراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم احتلالها، وذلك بقصد تكسير العلاقات العائلية، وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين. وتحت غطاء المحافظة على الأمن، وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية، وتوسيع الأراضي الفائضة عن احتياجات كل عرش، قامت السلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضي الأعراش، لأن وجود الأراضي في حوزة جماعات جزائرية يمنع أو يحول دون توسع الاستيطان الأوروبي في الجزائر، كما أن فلسفة فرنسا في الجزائر، كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء، يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين.

وفي 4 مارس 1848، أصدرت الحكومة المؤقتة في باريس مرسوما يجعل من الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية ويكشف عن نية السياسة الجديدة في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر. وفعلًا فقد صدرت بين 16 أوت و 20 أكتوبر سلسلة قرارات، ألحقت بموجبها شؤون التعليم والدين والعدل والجمارك بالوزارات المعنية بها لمدة 10 سنوات، كما أكدت تلك الرغبة بواسطة دستور 4 نوفمبر 1848، الذي منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل في المجلس الوطني وقسم الجزائر إلى ثلاث (3) ولايات بها مجالس عامة. وفي 24 جوان 1858، أستبدل منصب الحاكم العام بوزارة الجزائر والمستعمرات، التي لم تعمر أكثر من سنتين ونصف (ألغيت في 1860/11/24) ليعود النظام اللامركزي من جديد بحاكم عام واسع الصلاحيات، باستثناء شؤون التعليم والعدل، بداية من 1860/12/10. يساعد الحاكم العام في هذه الأثناء مجلسين: المجلس الأعلى للحكومة، لدراسة الميزانية، والمجلس الاستشاري الذي كان بمثابة مجلس إدارة.

وعقب زيارته إلى الجزائر عام 1865، طرح نابليون الثالث Napoléon III فكرة المملكة العربية* Le Royaume arabe، الفكرة التي ظلت تراوده منذ 1852، حيث صرح في خطاب ألقاه في بوربدو قائلا: "لدينا قبالة مرسيليا مملكة واسعة تنتظر منا دمجها بفرنسا"؛ وفي رسالة إلى الحاكم العام بيليسيبي Pélissier (الذي حكم من 1860 إلى 1864)، نشرت عام 1863، كتب يقول: "ليست الجزائر بمستعمرة في حد ذاتها، بل مملكة عربية، وكالمعمرين، للأهالي أيضا حق في حمايتي، أنا إمبراطور العرب والفرنسيين على حد سواء". لقد كان نابليون الثالث يعي جيدا حقيقة المشروع الفرنسي في الجزائر وكأنه أخذ بمقولة المؤرخ الفرنسي المشهور أليكسي دو طوكفيل Alexis de Tocqueville، التي كتبها عام 1847، ليقول لأصحاب القرار: "بالتأكيد فمستقبل سيطرتنا في الجزائر مرهون بطريقة تعاملنا مع الأهالي"، ومن ثمة فقد سعى إلى دمج المجتمعين، الأوروبي والأهلي، في مجتمع واحد وتحضيره تدريجيا، "تمشيا مع المستوى الحضاري للمسلمين"، لخلق مملكة، ربما ستنتمتع في يوم ما باستقلالها، "ومن يدر . مثلما نشرت له جريدة لومونيتور دو لالجيري Le Moniteur de l'Algérie عام 1865 . فقد يأتي اليوم الذي ينتج فيه إنصهار العرقين، العربي والفرنسي، فردية عظيمة كتلك التي جعلت منه [العربي] لقرون من الزمن، سيدا لشواطئ المتوسط الوسطى".

لم يكتب النجاح لمملكة نابليون العربية، نتيجة سعي المعمرين لتسريع الدمج دون مراعاة ظروف المسلمين، وإحلال النظام المدني محل النظام العسكري لكي تتحرر أيديهم فيتحصلون على المزيد من مواقع الاستيطان والاستثمار. وقد ازدادت حدة معارضة المستوطنين وبلغت حد رفض النظام الإمبراطوري برمته ومحاولة الانفصال عن فرنسا، عن طريق رفض الجنرال استرهازي Esterhazy، الذي عينته باريس عام 1870 لحكم الجزائر، ولما أحست باريس بالخطر، فإنها أعلنت عزمها على القضاء على محاولة المتطرفين هؤلاء وعيّنت رغما عنهم الجنرال لالمون Lallemand كقائد للجيش ودو بوزوي De Bouzouet كمفوض للجمهورية الجديدة، غير أن رسالة المستوطنين بدأت تأتي بثمارها مع نهاية أكتوبر 1870، حين أُسْتُبدل النظام العسكري بنظام مدني وتم تعيين "حاكم عام لولايات الجزائر الثلاث"، يستمد صلاحياته من وزير الداخلية، كما وُسِّعت رقعة المناطق المدنية بقرار صدر في 24 ديسمبر 1870، بيد أن نواة الإدارة المدنية هذه سرعان ما حُكمت برجل عسكري، عين في 29 مارس 1871، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات المتعلقة بتسيير أمور البلاد، بما في ذلك صلاحية إعلان حالة الطوارئ بداية عام 1878.

* - تجسدت هذه الفكرة عمليا في سيناتوس-كونسيلت 1863/4/22 Sénatus-consulte حول الملكية العقارية، وسيناتوس

1865/7/14 Sénatus-consulte حول قانون الجزائريين غير الأوروبيين اللذين ستتحدث عنهما لاحقا.

نجم عن تغيير النظام العسكري في الجزائر والممتد من 1830 الى 1870، عدة تغييرات، كانت كلها تصب في مشروع احتفاظ الأقلية الأوروبية بزمام الأمور، مبعدة في ذلك كل ما يمكنه أن يحقق نوعا من العدالة لصالح الأهالي الجزائريين (السكان الأصليين)، وكان المستوطنون (الكولون) يعارضون أي مشروع يمكنه أن يبحث في تحقيق الاندماج للشعب والأرض في الجزائر، رغم أن النظام العسكري لم يكن رحيمًا تجاه الأهالي الجزائريين.

وتشير الكتابات التاريخية أن كره المستوطنين للحكم العسكري اشتد فقط مع مجيء نابليون الثالث Napoléon III، الذي حاول أن يحافظ على مكاسب فرنسا في المستعمرة الجزائر من جهة ، ومن جهة أخرى أن يكسب عطف الأهالي الجزائريين بتبني مشروع المملكة العربية. ورغم انهزام فرنسا أمام بروسيا عام 1870 كان ضارا، فإنه كان نافعا بالنسبة للمستوطنين، إذ تغير النظام العسكري واستبدل بالنظام المدني في الجزائر، كما استغل غلاة الاستعمار ثورة المقراني 1871 لتوجيه اللوم للنظام العسكري ومؤسساته، وعقب تلك الأحداث دخلت المستعمرة عهدا جديدا سمي عهد الجمهورية الثالثة.

لقد حاول نابليون بسياسته على تحطيم كل مقومات المجتمع الجزائري الاساسية بالتركيز على اهم مقوم اساسي و هو الدين الاسلامي واللغة العربية نصرة للنصرانية واللغة الفرنسية وثقافتها، كما سعى الى تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وبث التفرقة العنصرية بين ابنائه وتكوين جيل من الجزائريين مطموسي الهوية حاملا للواء الفرنسية .لقد كانت سياسة هادئة وناعمة خلفت ذيولا من الاستلاب والريبة في نفوس الجزائريين